



سلفا إجبارياً أو اختيارياً، وإن كان للحجاج حق اختيار مسكنه، فلم يتلق أي جواب عن هذا الاستفسار. ويخلاص غيره إلى القول إنه سيشاور في الأمر زملاءه الأجانب الذين طلبوا توجيهات من حكوماتهم ليرفعوا اعتراضا على القرار الجديد إن لزم الأمر.

1952/01/05

Relations Culturelles/193 (3) ●

نسخة من رسالة رقم 20/AL من جورج غيره Georges Gueyraud وزير فرنسا في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي (إدارة أفريقيا والشرق)، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ م ومضمونة في رسالة تعطية رقم 21/ RC موقعة من غيره إلى وزير الخارجية الفرنسي (إدارة العلاقات الثقافية)، مؤرخة في التاريخ نفسه.

يفيد غيره أن الجزائر وتونس لم تدفعا بعد حصتها منأجرة رباط المغاربة في المدينة المنورة، وأن هذا الأمر وضعه في موقف حرج إزاء المالك، ويقترح نتيجة لذلك فسخ عقد الأجرة الموقع مع المالك لمدة ثلاثة أعوام أيضا، والبحث سنويا عن مكان لاستئجاره في فترة الحج فقط من أجل إقامةبعثة الطبية، ويشير إلى أن مبلغ ٥٠٠ ريال سعودي لكل سنة هجرية يكفي لهذا الغرض. ويذكر غيره بأن هذا الحل ليس الأمثل إلا أنه كان يطبقه في

1952/01/03
Relations Culturelles/193 (4) ●

نسخة من رسالة رقم 15/AL من جورج غيره Georges Gueyraud وزير فرنسا في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي (إدارة أفريقيا والشرق)، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ م ومضمونة في رسالة تعطية رقم 16/ RC موقعة من غيره إلى وزير الخارجية الفرنسي (إدارة العلاقات الثقافية)، مؤرخة في التاريخ نفسه ووجهت نسخ منها إلى جهات مختلفة.

تفيد الرسالة أن وزارة الخارجية السعودية قررت جمع أجرا السكن في جدة ومكة المكرمة وعرفات ومنى من الحجاج سلفاً، وأن شركات النقل أو السلطات المكلفة بجباية رسوم الحج ستحصل على هذا الرسم مع رسوم الحج في آن معا، أي قبل مغادرة الحجاج بلادهم، وحسب جدول موسمي لم يحدد بعد. وتشير الرسالة إلى أن الحكومة السعودية اتخذت هذا القرار بناء على تجربة الإندونيسيين والماليزيين وغيرهم من الذين يدفعون رسوم الحج مع رسم مقداره ٢٠ جنيهاً استرلينياً لقاء السكن في مكة المكرمة والطعام في عرفات ومنى، وأجرة الأرض لإقامة الخيام ورواتب المطوفين.

ويضيف غيره أنه استفسر لدى وزارة الخارجية السعودية إن كان دفع أجرا السكن



1952/04/26

مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ م
وموقعة من بايو Baillou مدير إدارة العلاقات
الثقافية بالنيابة عن الوزير.

يفيد بايو أنه قرر، بناء على اقتراح من
وزير فرنسا في جدة، منح محمد علي خوقي
من الجنسية السعودية منحة دراسية مقدارها
١٥٠٠٠ فرنكاً فرنسياً لمدة تبدأ من ١ أكتوبر
(تشرين الأول) ١٩٥١ م إلى ٣١ يوليو (تموز)
١٩٥٢ م.

1952/03/31

Relations Culturelles/193 (2) ●

رسالة رقم ٥٦ RC.I.BF من وزير
الخارجية الفرنسي إلى وزير فرنسا في جدة،
مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٥٢ م وموقعة
من بايو Baillou مدير إدارة العلاقات الثقافية
بالنيابة عن الوزير. وأرفق بالرسالة مسودتها
المكتوبة بخط اليد.

إشارة إلى رسالته رقم ١٧٩ المؤرخة في
٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١ م، يفيد وزير
الخارجية الفرنسي أنه يضع تحت تصرف وزير
فرنسا في جدة مليونين وستين ألف فرنك
فرنسي أي ما يعادل ٦٠٠ ٢٠ ريال بسعر
يساوي ١٠٠ فرنك للريال الواحد.

1952/04/26

Relations Culturelles/192 (1) ●

برقية رقم ١٨٠ من وزارة الخارجية
الفرنسية إلى وزير فرنسا في جدة، مؤرخة
في ٢٦ أبريل (نيسان) ١٩٥٢ م.

عام ١٩٣٩ م، وهو حل اقتصادي، ويسمح
بتركيز الاهتمام على ترميم آثار الرباط
المغاربي في مكة المكرمة أو تبديله.

1952/01/07

Relations Culturelles/193 (2) ●

نسخة من رسالة رقم CO/26 من جورج
غورو Georges Gueyraud وزير فرنسا في
جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي (إدارة
المحاسبة)، مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني)
١٩٥٢ م ومضمنة في رسالة تعطية رقم 27/
RC من غورو إلى وزير الخارجية الفرنسي
(إدارة العلاقات الثقافية)، مؤرخة في التاريخ
نفسه.

إشارة إلى رسالة وزير الخارجية الفرنسي
رقم ٤٥٤ المؤرخة في ١٧ فبراير (شباط)
١٩٤٩ م التي يطلب فيها إبلاغه في رسالة
خاصة عن مبلغ الدفعات التي تسدد لها
المفوضية، وتاريخها وأوجه إنفاقها، يفيد غورو
أنه حول إلى حمدي بلقاسم أمين رباتي
المغاربة في مكة المكرمة والمدينة المنورة مبلغ
١٣٥٦ ريالاً سعودياً لقاء أجار الرباطين للثلث
الأول من عام ١٩٥٢ م وهو ما يعادل
١٣٥٦٧٥ فرنكاً فرنسياً.

1952/01/07

Relations Culturelles/192 (1) ●

رسالة رقم ٦٥ RC. 3. b من وزارة
الخارجية الفرنسية إلى إيرهارد Ehrhard مدير
مكتب استقبال الطلاب الأجانب في باريس،



المحكمة. فهناك عدة مراكز لكتابات العدل في المملكة وممثل لبيت المال يهتم بالأحوال المدنية وبمسائل الإرث والوصاية وأملاك الغائبين. وهناك في كل المدن هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقوم بتذكير السكان بأوامر الله ونواهيه. وهناك الخطباء في كل أنحاء المملكة وفي المساجد لإرشاد الناس إلى تعاليم الدين.

ويفيد الملحق أن المحاكم في المملكة العربية السعودية تنقسم إلى أربع فئات: تتألف الفئة الأولى من نوعين من المحاكم الكبرى: تلك التي يعمل فيها أربعة قضاة وتوجد في مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض، وتلك التي يعمل فيها قاضيان وتوجد في جدة والطائف والظفير (بالباحة)، ويهتم كلا النوعين بالقضايا المدنية التي تزيد قيمتها عن ٣٠٠ ريال، كما يهتم بالقضايا العقارية والجزائية والطلاق والزواج. أما الفئة الثانية فهي تتألف من المحاكم المستعجلة التي تهتم بالقضايا الجنائية التي لا توجب عقوبتها بالإعدام، وبالقضايا المدنية التي لا يتجاوز قدرها ٣٠٠ ريال، وتوجد هذه المحاكم في مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف. أما الفئة الثالثة فتتألف منمحاكم الحق العام وتوجد في بعض المناطق وتهتم بقضايا تدخل في صلاحيات المحاكم الكبرى والمحاكم المستعجلة. وتضم الفئة الرابعة قضاة يرجع إليهم البت في القضايا الجزائية.

تفيد البرقية أن الوزارة وضعت تحت تصرف وزير فرنسا في جدة منحة دراسية للعام الدراسي ١٩٥٢-١٩٥٣ م مدتها عشرة أشهر ومقدارها ٢٥٠٠ فرنك في الشهر.

1952/06/16
Relations Culturelles/192 (3) ●
ملحق بر رسالة رقم 423/RC من وزير فرنسا في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، مؤرخ في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٥٢ م.
تحت عنوان «العدالة في المملكة العربية السعودية» يفيد الملحق أن الملك عبدالعزيز آل سعود هو حامل لواء الشريعة الإسلامية، ويهتم كل الاهتمام بتطبيقها في كل المليادين، لأن ذلك أساس بناء الدولة الإسلامية، وينبوع الحكمة الذي لا ينضب. ويعدد الملحق مزايا التشريع الإسلامي الذي يضمن عدالة تامة ونزاهة، ويدرك أن القرآن هو دستور المملكة العربية السعودية، وأن النظام القضائي فيها ينقسم إلى قسمين: يتضمن القسم الأول المحاكم المؤلفة من قاض واحد يصدر الحكم دون مراجعات أو إجراءات أو استئناف، ويتضمن القسم الثاني المحاكم التي تعتمد على الدعاوى والجلسات ودعوة الأطراف المتنازعة، وتحنح كل طرف حق طلب التأجيل.

ويشير الملحق إلى صلاحيات رئيس القضاة ومعاونه، وإلى تكوين محاكم التمييز، وإلى وجود إدارات ملحقة برئاسة



1952/08/06

George Albert Blowers الذي كان يعمل في صندوق النقد الدولي مديرًا للمؤسسة، وسيصل إلى جدة في غضون أيام. وتفيد الرسالة أن الملك يسمى أعضاء مجلس إدارة المؤسسة بناءً على اقتراح من وزير المالية، وأن المؤسسة ستشرف على الاحتياطي النقدي للدولة، وتعنى بإدارته، وتبيع وتشتري العملات الذهبية والفضية لحساب الحكومة، وتقدم النصائح للحكومة فيما يتعلق بسوق العملة، وتعمل على إعداد تشريع ينظم العمليات المصرفية والصرافة.

1952/07/16
Relations Culturelles/192 (1) ●

برقية رقم ٢٨٣ من وزارة الخارجية الفرنسية إلى وزير فرنسا في جدة، مؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٥٢ م. تشير البرقية إلى أن محمد علي خوقي حصل على منحة دراسية فرنسية للعام الجامعي المقبل ١٩٥٣-١٩٥٤ م.

1952/08/06
Relations Culturelles/192 (1) ●

رسالة رقم RC3i 2148 من وزارة الخارجية الفرنسية إلى مدير مدرسة ديه روشن L'Ecole des Roches أغسطس (آب) ١٩٥٢ م وموثقة من لوسيه Lucet من إدارة العلاقات الثقافية في الوزارة. يفيد لوسيه أنه يرسل طيًّا ملفًا فيه طلب قبول باسم نهاد بن عبدالقادر إدريس المدير

1952/06/26
B-Amérique/Etats-Unis/439 (2) ●
رسالة رقم 296/DE من جان داريدان Jean Daridan القائم بالأعمال الفرنسي بالوكالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى روبيير شومان Robert Schuman وزير الخارجية الفرنسي، مؤرخة في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٥٢ م.

تفيد الرسالة أن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت عن إنشاء مؤسسة نقدية في المملكة العربية السعودية توكل إليها مهمة إدارة الشؤون المالية في البلاد. وتضيف أن إحداث هذه المؤسسة تم عملاً ببرنامج المساعدة الفنية الأمريكية الذي اتفق عليه في يناير (كانون الثاني) ١٩٥١ م. وتقول الرسالة إن أرثر يونج Docteur Arthur Young ، الخبير في المسائل المالية ، كان قد وصل إلى جدة في شهر يوليو (تموز) من عام ١٩٥١ م بصفة مستشار مالي للحكومة السعودية ، وإنه هو الذي أوصى بتأسيس مؤسسة نقدية لتحديث الإدارة المالية التي لم تعد قادرة على مواجهة نمو الأعمال المترتبة عن استثمار حقول النفط.

وتذكر الرسالة أن الملك عبد العزيز آل سعود وافق في ٢٠ أبريل (نيسان) الماضي على إحداث المؤسسة التي حدد مقرها في جدة. وسيكون من مهامها تحديد سعر صرف ثابت للعملة السعودية ، ومساعدة وزارة المالية في إعداد محاسبة مركزية لواردات الموازنة ونفقاتها. وقد سمي جورج ألبير بلورز



1952/08/08

مرافقة. ويطلب مدير المدرسة إخباره بالموافقة على ما تقدم ليتم بحث أمر قبول الطالب نهاد إدريس.

1952/08/13

Relations Culturelles/192 (1) ●

رسالة رقم 126/RC.3.b من وزير الخارجية الفرنسي إلى وزير فرنسا في جدة، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٥٢ م وموثقة من لوسيه Lucet من إدارة العلاقات الثقافية في الوزارة.

إشارة إلى برقته رقم ٢٨٣ المؤرخة في ١٦ يوليو (تقوز) ١٩٥٢ م، يفيد وزير الخارجية أنه لم يتم بعد إعلام السلطات السعودية بتجديد منحة محمد علي خوqير الدراسية للعام ١٩٥٢-١٩٥٣ م، ويشير إلى أن هذا الطالب موظف لدى الحكومة السعودية، وإلى أنه لن يستطيع الاستفادة من المنحة الجديدة ما لم يحصل على إذن من حكومته بالإقامة في فرنسا لغاية ٣١ يوليو ١٩٥٣ م. ويطلب وزير الخارجية إبلاغ السلطات السعودية بقرار تجديد المنحة، والحصول على موافقتها على تجديد المنحة.

1952/10/08

Relations Culturelles/193 (5) ●

رسالة رقم 604/RC موقعة من جورج غيره Georges Gueyraud السفير الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٢ م.

المالي لدى الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي، ويأمل قبول المذكور في مدرسة ديه روش ليتمكن من إعلام عائلته بتاريخ الالتحاق في المدرسة ويسأل إن كان ينبغي دفع القسط فوراً. ويشير لوسيه إلى أنه يمكن عند الحاجة الرجوع إلى صبحي خناشه Khanachet الملحق الصحفي للمفوضية السعودية في باريس بشأن نهاد إدريس.

1952/08/08

Relations Culturelles/192 (2) ●

رسالة من مدير مدرسة ديه روش L'Ecole des Roches الثقافية في وزارة الخارجية الفرنسية، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٥٢ م.

يشير مدير مدرسة ديه روش إلى رسالة وزارة الخارجية الفرنسية رقم 2148 RC3i، ويفيد أنه استلم طلب التسجيل المتعلق بالطالب نهاد إدريس بن عبدالقادر إدريس المدير المالي لدى الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي، ويعلن عن استعداده لدراسة الطلب بكل عناء واهتمام. ويقول إن ما استوقفه في الطلب هو عبارة وردت ضمن المعلومات التي أدلت بها أسرة الطالب ومفادها أنه يحتاج إلى الإشراف والمراقبة. ويوضح أن المدرسة تؤمن للطلاب المتسببن المتابعة والإشراف الداخلي، ولكن ليس لها أسوار تحجز الطلاب وراءها، و يأتيها الطلاب من بيتهم دون



1952/10/08

وتؤمن إقامتهم في مكة المكرمة وعرفات ومنى ولتأمين إقامته مع صحبه في عرفات ومنى ، ويقدر غيره هذه النفقات بـ ٥٢٠٠ ريالاً مشيراً إلى أن الفنادق في مكة المكرمة تؤمن السكن في خيم جماعية مع الطعام في عرفات ومنى لمدة خمسة أيام مقابل سعر خاص مقداره ٧٥٠ ريالاً . أما الباب الثالث للنفقات فيشمل تلك التي تقوم بها السفارة لاستقبال الوفود وتقديم الهدايا والإكراميات لكل من يساعد على تيسير أمور الحجاج ونقلهم من السفن إلى جدة ، ويقدرها غيره بـ ١٠٠٠ ريال سعودي . وبخلص غيره إلى القول إن مجموع النفقات أعلاه تبلغ ٢٠٦٠٠ ريالاً وهو ما يعادل ٢٠٦٠٠ فرنك فرنسي .

يفيد غيره أن اقتراحاته الخاصة بميزانية السفارة الفرنسية في جدة تقتصر على ما ينفق من أجل تنظيم حج مسلمي البلاد التابعة لفرنسا لعام ١٩٥٣م نظراً لأهمية ذلك للإسلام وللمسلمين التابعين لفرنسا . ويصنف غيره نفقات تنظيم الحج ضمن ثلاثة أبواب . يشمل الباب الأول النفقات الخاصة بصيانة رباطي المغاربة في مكة المكرمة والمدينة المنورة حيث تقيم وفود شمال أفريقيا الرسمية والبعثة الطبية المرافقة لها ، ويتلاقى الحجاج المغاربة والأفارقة خلال أوقات الحج وبعدها . ويقدر غيره هذه النفقات بـ ٥٤٠٠ ريال سعودي ، ويشير إلى أنها نفقات تساوي نفقات عام ١٩٥٢م . ويشمل البند الثاني النفقات التي يحتاجها رئيس الرباطيين المذكورين لاستقبال الوفود